www.daralthaqafa.com

أحكام الالتزام

وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي الجديد

دراسة مقارنة مدعمة بأحدث التطبيقات القضائية

الأستاذ الدكتور
بلحاج العربي
أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق
في جامعة الملك عبد العزيز - جدة

محكّم علمياً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

أحكام الالتزام

وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي الجديد

دراسة مقارنة مدعمة بأحدث التطبيقات القضائية

www.daralthaqafa.com

346, 566077
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/8/4804)
المؤلف: بلحاج العربي
الكتاب: أحكام الالتزام وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي الجديد
الواصفات: الالتزامات (قانون) المعاملات - الدائنون والمدينون - القانون المدني - السعودية
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-297-3

الطبعة الأولى 2024م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

أحكـــام الالـتـــزام

وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي الجديد

دراسة مقارنة مدعمة بأحدث التطبيقات القضائية

الأستاذ الدكتور
بلحـــاج العربـــي
أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق
في جامعة الملك عبد العزيز - جدة

محكّم علمياً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ-2024 م

www.daralthaqafa.com

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه"

(رواه أحمد وابن ماجة والترمذي وحسنه، عن أبي هريرة رضي الله عنه) .

www.daralthaqafa.com

إهـداء

إلى أبنائي الأعـزاء . . . ، طلاب العلم بكليات الحقوق، بالجامعات السعودية والعربية، الأمل في حياة أفضل . . . ؛

أهـدي هـذه الدروس الموجزة المتعلقة بأحكام الالتـزام وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي الجديد ، راجياً من الله عز وجل، أن يكون فيها ما يفيدهم، متمنياً لهم التوفيق والنجاح، ومستقبلاً زاهراً .

www.daralthaqafa.com

الفهرس

مقدمة..... 13
توطئة..... 17

الفصل الأول
آثار الالتزام

فرع تمهيدي..... 24
المبحث الأول: الضمان العام على أموال المدين..... 24
المطلب الأول: الضمان العام وخصائصه..... 24
المطلب الثاني: مخاطر الضمان العام ووسائل حمايته..... 30
المبحث الثاني: الالتزام الطبيعي..... 34
المطلب الأول: تعريف الالتزام الطبيعي ومقوماته..... 35
المطلب الثاني: حالات الالتزام الطبيعي..... 38
المطلب الثالث: سلطة القاضي في تقدير الالتزام الطبيعي..... 40
المطلب الرابع: آثار الالتزام الطبيعي..... 41
المطلب الخامس: موقف الفقه الإسلامي من الالتزام الطبيعي..... 47
الفرع الأول: التنفيذ العيني..... 51
المبحث الأول: التنفيذ العيني الاختياري..... 63
المطلب الأول: الأحكام العامة للوفاء..... 64
المطلب الثاني: الوفاء مع الحلول..... 86
المبحث الثاني: التنفيذ العيني الجبري..... 94
المطلب الأول: خصائص التنفيذ العيني الجبري..... 95
المطلب الثاني: شروط التنفيذ العيني الجبري..... 102
المطلب الثالث: وسائل التنفيذ العيني الجبري..... 106
الفرع الثاني: التنفيذ بطريق التعويض..... 132
المبحث الأول: الإعذار..... 137
المبحث الثاني: ضوابط تقدير التعويض..... 147
المطلب الأول: التعويض القضائي..... 148

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: التعويض الاتفاقي (الشرط الجزائي) 157
المطلب الثالث: التعويض القانوني 168
الفرع الثالث: ضمانات تنفيذ الالتزام 175
المبحث الأول: الدعوى غير المباشرة 176
المطلب الأول: شروط الدعوى غير المباشرة 177
المطلب الثاني: آثار الدعوى غير المباشرة 181
المطلب الثالث: الدعوى المباشرة 184
المبحث الثاني: الدعوى البوليصية أو دعوى عدم نفاذ التصرف 187
المطلب الأول: شروط الدعوى البوليصية 191
المطلب الثاني: آثار الدعوى البوليصية 198
المبحث الثالث: دعوى الصورية 201
المطلب الأول: التعريف بالصورية وأنواعها 202
المطلب الثاني: شروط تحقق الصورية 208
المطلب الثالث: الآثار القانونية للصورية 210
المبحث الرابع: الحق في الحبس 214
المطلب الأول: شروط الحق في الحبس 218
المطلب الثاني: آثار الحق في الحبس 224
المطلب الثالث: انقضاء الحق في الحبس 230

الفصل الثاني

أوصاف الالتزام

الفرع الأول: الشرط والأجل 236
المبحث الأول: الشرط 236
المطلب الأول: الشروط الواجبة لقيام الشرط 237
المطلب الثاني: أنواع الشرط 242
المطلب الثالث: آثار الشرط 245
المبحث الثاني: الأجل 256
المطلب الأول: أنواع الأجل 257
المطلب الثاني: الآثار التي تترتب على الأجل 263
المطلب الثالث: انقضاء الأجل 265

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: تعدد محل الالتزام 269
المبحث الأول: الالتزام التخييري 269
المبحث الثاني: الالتزام البدلي 275
الفرع الثالث: تعدد طرفي الالتزام 279
المبحث الأول: التضامن 280
المطلب الأول: التضامن بين الدائنين "التضامن الإيجابي" 286
المطلب الثاني: التضامن بين المدينين "التضامن السلبي" 293
المبحث الثاني: عدم قابلية الالتزام للانقسام 305
المطلب الأول: أسباب عدم قابلية الالتزام للانقسام 306
المطلب الثاني: آثار عدم القابلية للانقسام 309

الفصل الثالث

انتقال الالتزام

الفرع الأول: حوالة الحق 316
المبحث الأول: شروط انعقاد حوالة الحق 320
المبحث الثاني: شروط نفاذ حوالة الحق 322
المبحث الثالث: آثار حوالة الحق 324
المطلب الأول: العلاقة بين طرفيها (المحيل والمحال له) 325
المطلب الثاني: العلاقة بين المحال له والمحال عليه 328
المطلب الثالث: العلاقة بين المحيل والمحال عليه 329
المطلب الرابع: علاقة المحال له بالغير 330
الفرع الثاني: حوالة الدين 332
المبحث الأول: شروط انعقاد حوالة الدين 333
المبحث الثاني: آثار حوالة الدين 336
المطلب الأول: علاقة الدائن بالمحال عليه 336
المطلب الثاني: علاقة المدين الأصلي بالمحال عليه 337
المطلب الثالث: علاقة الدائن بالمدين الأصلي 338

www.daralthaqafa.com

الفصل الرابع

انقضاء الالتزام

الفرع الأول: انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء 342
المبحث الأول: الوفاء البديل 342
المبحث الثاني: المقاصة 345
المبحث الثالث: اتحاد الذمة 358
المبحث الرابع: الإنابة في الوفاء 360
المبحث الخامس: التجديد 364
الفرع الثاني: انقضاء الالتزام دون الوفاء به 373
المبحث الأول: الإبراء 373
المبحث الثاني: استحالة التنفيذ 377
المبحث الثالث: التقادم المسقط (عدم سماع الدعوى بمرور الزمن) 386

الـمـــــراجـــــع 397
كتب صدرت للمؤلف 415

www.daralthaqafa.com

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، القائل تبارك وتعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾؛[1] والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد خاتم النبيين، القائل:" **أفضل العبادة الفقه**"؛[2] وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فيسعدني أن أقدم إلى أبنائي الأعزاء، طلاب العلم في كليات الحقوق بالجامعات السعودية والعربية، كتابنا الجديد الموسوم:"**أحكام الالتزام وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي الجديد،**" دراسة مقارنة مدعمة بأحدث التطبيقات القضائية، وفق آخر التعديلات التشريعية، بعد تجربة بحثية مستمرة وطويلة في مسارنا الأكاديمي التعليمي والبحثي، من خلال تدريس مواد القانون المدني السعودي، لربع قرن (25 سنة) بالجامعات العربية والسعودية.[3]

والكتاب خلاصة منظمة موجزة، للمحاضرات التي ألقيتها على طلاب مادة **"أحكام الالتزام"** (مقرر رقم 321 نظم)، بكلية الحقوق الجديدة، القسم الخاص، بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، خلال العام الدراسي الجامعي: 2024/2023، وذلك حسب مفردات وتوصيف المادة المقرر في برنامج الاعتماد الأكاديمي الجديد.

والمعول عليه في هذه الدراسة الجديدة، هو النصوص التشريعية السعودية الجديدة: وهي تحديداً الأنظمة التالية: **نظام المعاملات المدنية** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/191 وتاريخ 1444/11/29هـ؛ **ونظام التنفيذ** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/53 وتاريخ 1433/8/13هـ؛[4] **ونظام الإثبات** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/43 وتاريخ 1443/5/26هـ؛ **ونظام المرافعات الشرعية،** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/1 في 1435/01/22هـ؛[5] **ونظام الأحوال الشخصية** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/73 وتاريخ 1443/08/06هـ؛ **ونظام المحاكم التجارية** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/93 وتاريخ 1441/8/15هـ؛ **ونظام التوثيق** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/164 وتاريخ 1441/11/19هـ؛ **ونظام الرهن العقاري المسجل**

(1) سورة المائدة، الآية رقم1.

(2) رواه الطبراني والبزار والسيوطي، عن حديفة بن اليمان رضي الله عنه.

(3) انظر د. بلحاج العربي، مصادر الإلتزام في ضوء الفقه الإسلامي والأنظمة السعودية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ج1، المصادر الإرادية، ط3، 2022؛ ولنفس المؤلف: الحقوق العينية في ضوء الفقه الإسلامي والأنظمة السعودية، الدار نفسها، ط3، 2022؛ الجوانب القانونية للمفاوضات العقدية، دار حافظ، جدة، ط2، 2015؛ التنظيم القانوني للمرحلة السابقة على التعاقد، دار الكتاب الجامعي، الرياض، 2023؛ مشكلات الوعد بالعقد، الدار نفسها، 2022.

(4) ولوائحه التنفيذية، الصادرة تحت رقم 526 وتاريخ 1439/2/20هـ.

(5) ولوائحه التنفيذية، الصادرة بقرار وزير العدل، تحت رقم 39933 وتاريخ 1435/5/19هـ.

www.daralthaqafa.com

الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/49 وتاريخ 1433/8/13هـ ولائحته التنفيذية؛ **ونظام ضـمان الحقوق بالأموال المنقولة** الصادر بالمرسوم الملكـي رقـم م/94 وتـاريخ 1441/4/15 هـ؛ وغيرها من الأنظمة واللوائح السعودية المختلفة ذات الصلة، **كنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/32 وتاريخ 1424/06/02هـ.[1]

ومن المعلوم أن التفقه في أحكام الحقوق والالتزامات والمديونية، والمعاملات المالية والتجارية والمصرفية، من أعظم القربات إلى الله عـز وجـل؛ لأنهـا ميـزان العمـل، حـلاً وحرمة، وفعلاً وتركاً، وصحة وفساداً؛ لقوله صلى الله عليه وسلم:**"من يـرد الله بـه خيـراً يفقهه في الدين."**[2]

وقد تم التركيز في هذه الدراسة الجديدة، على نصوص الأنظمة واللـوائح التنفيذيـة والقرارات والتعليمات السعودية المختلفة؛ لتمكين الطالب من فهم المبادئ الأساسية العامـة التي تحكم الالتزامات في جميع صورها، واستيعاب هذه الأنظمة واللـوائح السـعودية التـي ينتمي إليها بكل سهولة ويسر؛ وكذا الاهتمام بقواعد الفقه الإسلامي من أصولها، بعيداً عن الخلافات الفقهية المذهبية، والتفاصيل الثانوية التي تشتت فكر الطالب.

وجدير بالذكر، أن **المحاكم السعودية، تطبق على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة؛ وما يصدره ولي الأمر من أنظمـة**، لا تتعارض مع الكتاب والسنة؛[3] فلا سلطان على القضاة في قضائهم، لغير أحكام الشريعة الإسلامية، والأنظمة السعودية المرعية في المملكة.[4]

وفي سبيل تطوير وتحسين الكتاب شكلاً ومضموناً، عمدت إلى بعض الشروح الفقهية المهمة؛ كما أنني توسعت في بعض المسائل النظامية القانونية، التي تحتـاج إلـى شـرح أو تحليل أو مناقشة، دون إسهاب ممل أو إيجاز مخل؛ بحيث يكون الكتاب شاملاً لـيعم النفـع به، ويسهل على الطلاب الاستفادة والأخذ منه.

كما أنني حرصت أن تكون هذه الدراسة الجديدة، على سبيل المقارنة في الكثير مـن المواطن؛ لأنه بالمقابلة والموازنة يتضح المقال القانوني، وتتجلى الفكـرة القانونيـة بشـكل واضح. وهذا انطلاقاً من نصوص الأنظمة السعودية المختلفة، والقواعد الواردة فـي وثيقـة

(1) ولائحته التنفيذية، الصادرة بتاريخ 1425/03/01هـ.

(2) متفق عليه، عن معاوية رضي الله عنه، قوله عليه الصلاة والسلام:**" من يرد الله به خيراً يفقهه في الـدين، وإنمـا العلـم بالتعلم، وإن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بعلم وافر."**

(3) راجع المواد 1 و7 و23 و26 و45 و48 من النظام الأساسي للحكم السعودي، الصـادر بـالأمر الملكـي رقـم أ/90 وتـاريخ 1412/08/17هـ؛ والمادة الأولى من نظام القضاء السعودي، الصادر بـالأمر الملكـي رقـم م/78 فـي 1428/09/19هـ؛ والمادة الأولى من نظام المرافعات الشرعية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/1 فـي 1435/01/22هـ ولوائحـه التنفيذية.

(4) وهذا واقع ثابت في الكثير من قواعد، ومبادئ نظام المعاملات المدنية السعودي الجديد لعـام 1444هـ، المـأخوذة مـن الفقه الإسلامي في أغلبها، والمطبقة في ساحات القضاء السعودي، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

www.daralthaqafa.com

الكويت باعتبارها القانون المدني الموحد لدول مجلس التعاون؛[1] وكذا نصوص بعض القوانين المدنية العربية الحديثة، ومواد القانون المدني الفرنسي الجديد النافذ منذ عام 2016م؛ وما خلص إليه فقهاء الشريعة الإسلامية الغراء، في مسائل أحكام الحقوق الشخصية، بما يتناسب مع المستوى الدراسي للطالب، والمرحلة الجامعية بطبيعة الحال.[2]

ونظراً للأهمية البالغة للاجتهادات القضائية المتعلقة بأحكام الالتزام، فإنني رأيت عدم الفصل بين الجانب النظري والتطبيقي؛ بأن يكون الكتاب حافلاً بالأحكام القضائية المشهورة، القديمة منها والحديثة المتوفرة؛ وخاصة منها تلك الصادرة عن محاكم النقض العليا السعودية والعربية والفرنسية، كلما كان ذلك ممكناً؛ وهذا إتمام للفائدة العلمية الأكاديمية المنشودة، لتقريب الفهم لأذهان الطلاب، وزيادة معارفهم ومهاراتهم في المادة، وكذا لمساعدتهم على اكتساب ملكة التأمل والاستنباط القانونيين.[3]

وأدعو الله سبحانه وتعالى، أن يحوز هذا الكتاب الجديد، رضا المشتغلين بالقانون المدني السعودي، من باحثين متخصصين، وقضاة ومحامين، وطلاب العلم، بالجامعات السعودية والعربية، والله الموفق.

الأستاذ الدكتور بلحاج العربي
أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق،
جامعة الملك عبد العزيز.

(1) الصادرة في اجتماع الدوحة بقطر عام 1418هـ(1997م)، والتي وافق عليها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، في دورته 18 التي عقدت بدولة الكويت بتاريخ 1997/12/20م.

(2) وذلك لأن مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية هي مصدر رسمي للقانون المدني السعودي.

(3) ومن ثم، أوردت اجتهادات المحاكم العليا، ومحاكم النقض والتمييز، تارة في المتن للتعليق على بعض قراراتها، وتارة أخرى في الهامش، كمراجع قانونية تطبيقية مهمة، لتوضيح وتبيان المسائل النظرية، باعتبارها قواعد قانونية عامة مفسرة، واجبة الاتباع.